الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير ديوان المحاسبة حول قطع حساب موازنة مديرية اليانصيب الوطني للعام ٢٠١٨

-:-

رقم التقرير : ٣ / ٢٠٢١
تاريخــه : ١٢/١ /٢٠٢١
رقم الاساس : ٢٠٢١/٤ (رقابة إدارية – مؤخرة)

المـــوضـــوع: قطع حساب موازنة اليانصيب الوطني لعام ٢٠١٨.

× × ×

الغرفة الرابعة

الـرئيـــــــس : نللي ابي يونس

المستشـــــاران : نجوى الخوري و رانية اللقيس

× × ×

ان ديوان المحاسبة (الغرقة الرابعة)
بعد الاطلاع على ملف القضية
ولدى التدقيق والمذاكرة
تبين :

انه ورد ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦ كتاب مديرة المحاسبة العامة ١٦/٢٠٨/ص تاريخ ٢٦ /٢/ ٢٠٢٠ والذي تودع بموجبه قطع حساب الموازنة الملحقة العائدة الى موازنة مديرية اليانصيب الوطني عن العام ٢٠١٨ وقد اشارت في كتابها الى ما يلي:

تم إعداد قطع الحساب استناداً الى بيانات مديرية اليانصيب الوطني المتعلقة بتحققات وتحصيلات واردات الموازنة الملحقة وبيانات النفقات الفصلية والسنوية كما وردت الى المديرية والمعلومات المستخلصة من حساب المهمة العائد لها، علماً بأن مديرية المحاسبة العامة أودعت ديوان المحاسبة:

- حساب مهمة المحتسب المركزي لليانصيب الوطني للعام ٢٠١٨ بكتابها رقم ٩٧٢/ص١٦ تاريخ ٢٠١٩/١١/٥ مع الملاحظات العائدة لها.

بنـــــاءً عليـــــه

بما انه نتيجة الدراسة والتدقيق تبين ما يلي :

اولاً : في ورود الحساب والمرجع الصالح لايداعه ديوان المحاسبة :

بما ان المادة التاسعة من المرسوم ٤٠٠١ تاريخ ٥/١٢/ (نظام ارسال حسابات الادارات العامة وحسابات المؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية والمستندات العائدة لها الى ديوان المحاسبة)٢٠١٠ نصت على ان يودع مدير المحاسبة العامة لدى وزارة المالية ديوان المحاسبة مشروع قانون قطع الحساب للسنة المالية المنقضية قبل ١٥ آب من السنة التالية لسنة الحساب .

وبما ان مدير المحاسبة العامة في وزارة المالية اودع ديوان المحاسبة قطع الحساب عن العام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦، فيكون وروده خارج المهلة القانونية ومن المرجع الصالح لارساله.

ثانياً : في اصول تنظيم قطع الحساب :

I - بالنسبة لقسم النفقات:

بما أن المرسوم رقم ٦٥/٣٣٧٣ تاريخ ٦٥/١٢/١١ قد نظم علاقة الادارات ذات الموازنات الملحقة بوزارة المالية لجهة كل من البيانات الفصلية (ربع سنوية) والسنوية وقد حدد في المادة (٢) مهلة إيداع البيان الربع السنوي وزارة المالية قبل نهاية الشهر الذي يلي الفصل المختص وقبل ٣١ آذار من السنة التي تلي السنة المختصة بالستة للبيان السنوي كما حدد اصول تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها بالمواد ٨ – ٩ – ١٠ – ١٥ من المرسوم المشار اليه وذلك كما يلي:

١- يجب على المحاسب الاداري في مديرية اليانصيب الوطني اعداد بيانات فصلية وسنوية ، على ثلاث نسخ من النموذج رقم ٤، يودعها مراقب عقد النفقات لدى مديرية اليانصيب الوطني ، مبيناً فيها بالنسبة للبيان الفصلي لكل فقرة من الموازنة:

- الاعتمادات الأساسية أو الباقية قيد الصرف.
- الاعتمادات المدورة.
- الاعتمادات الإضافية.
- الاعتمادات الملغاة.

- الاعتمادات النهائية.
- الاعتمادات المحجوزة.
- الاعتمادات المصفاة.
- الاعتمادات المصروفة.

وبالنسبة للبيان السنوي ثلاث نسخ من النموذج رقم ٥ مبيناً فيه لكل فقرة من الموازنة، علاوة عن المعلومات الواردة في البيانات الفصلية:

- الاعتمادات المعقودة.
- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب إلغاؤها.

يجب أن يتضمن هذا البيان التصحيحات التي أجريت سنداً للمادة ٩ من قانون المحاسبة العمومية، كما يجب أن يضم إليه، بيان مفصل على فقرات الموازنة بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية سنة الحساب.

٢- **يرسل مراقب عقد النفقات البيانات المذكورة اعلاه بنسخها الثلاث إلى الآمر بالصرف في وزارة المالية بعد تدقيقها وتصديقها فيما خص المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المفتوحة والملغاة والمحجوزة.**

٣ - **يدقق البيانات الآمر بالصرف لدى وزارة المالية ، ويصدقها لجهة المعلومات الواردة فيها بالنسبة للاعتمادات المصروفة، ويصدق المعلومات الواردة في البيان السنوي فيما خص الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها ويودعها بنسخها الثلاث مصلحة المحاسبة العامة بعد أن يضم إلى كل من البيانات الفصلية نسخة مصدقة من بطاقات سجل أستاذ الحوالات المصروفة، وجداول مراجعة تفصيلية بحسب البنود والفصول والأبواب والأجزاء على ثلاث نسخ وفقاً للنموذج رقم ٦.تنظم هذه البيانات وتدقق ضمن المهل المحددة في النموذج رقم ٧ الملحق بهذا المرسوم.**

٤- **تدقق مديرية المحاسبة العامة بيانات النفقات الفصلية والسنوية، وتوحد عناصرها، ثم تودع ديوان المحاسبة نسخة منها، وتعيد النسخة الثانية إلى مصدرها الأساسي، وتحتفظ بالثالثة لديها.**

٥- **تتولى مديرية المحاسبة العامة لدى وزارة المالية- قسم النفقات - اعداد قطع حساب مديرية اليانصيب الوطني للعام ، نقلاً عن قيود بطاقات سجل الأستاذ بعد إنجازها وتتثبت من :**

- تأشير مراقب عقد النفقات على صحة البيانات لجهة الاعتمادات.
- تصديق مصلحة الصرفيات على البيانات لجهة صحة المبالغ المصروفة.
- انطباق مجاميع النفقات المصروفة (الحقل ١١ من النموذجين المذكورين) على مجاميع نسخ بطاقات سجل أستاذ الصرفيات
- انطباق حوالات الصرف والأوراق الثبوتية الفصلية المرسلة من المحتسبين على تفصيل النفقات المصروفة المدونة على نسخ بطاقات السجل المذكور.

- انطباق هذه البطاقات على جداول المراجعة التفصيلية وتوافق هذه الجداول فيما بينها.

وتتولى تدوين الاعتمادات المفتوحة والمدورة والمنقولة والملغاة، بالاستناد إلى النصوص المتعلقة بها، على بطاقات سجل أستاذ الاعتمادات، لكل بند من الموازنة، وفقاً للنموذج رقم ٨. وتقوم بمقارنة مجاميع البطاقات الفصلية المنظمة على أساس البنود بمجاميع البطاقات المنظمة على أساس الفقرات المنقولة عن بيانات حركة الاعتمادات الفصلية (الحقول رقم ٣ حتى ٨ من النموذج رقم ٤).

كما تدون المديرية المذكورة فصلياً قيود حجز وتصفية وصرف النفقات نقلاً عن بيانات المحاسب الإداري الفصلية بنفقات موازنة مديرية اليانصيب الوطني .

كما تجمع قيود قسم النفقات في سجل أستاذ المحاسبة الإدارية حسب فقراته وبنوده، وفصوله وأبوابه وأجزائه، وتقارن النتائج بمجاميع بيانات النفقات السنوية للتثبت من صحة الأرقام، وتدون القيود في الحقول رقم ٥ و ٦ و ٧ من النموذج رقم ٩.

وبما ان اصول التدقيق في قطع الحساب ومستنداته يؤدي الى اجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة وبعد الاطلاع على حساب المهمة تم استنتاج بعض الملاحظات التي يمكن ذكرها على الشكل التالي :

١- وجود حسابات عالقة منذ عدة سنوات ينتقل رصيدها من سنة الى اخرى دون معالجة لا سيما وانها موجودة قبل ان تستلم المحتسب الحالي مهامها بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٩.
٢- وجود رصيد سلفات لتغطية عجز الموازنة بقيمة /٣,٠١٩,٥٢٠,٠٠٠/ غير مسدد.

تمت متابعة موضوع الحسابات العالقة ورصيد السلفات وذلك مع كل من وزارة المالية ومديرية اليانصيب الوطني اللتين بررتا الموضوع لعدم امكانية معالجة هذه الارصدة بسبب ارتباطها لسنوات سابقة وبموظفين قدامى تركوا الوظيفة قبل ان يعالجوا هذه الارصدة.

اما بالنسبة لرصيد السلفات البالغ /٣,٠١٩,٥٢٠,٠٠٠/ ليرة فلم يذكر في حساب السلفات للعام الحالي بسبب حصول ادارة اليانصيب عليها من العام ٢٠١٢ في حين ان حساب السلفات يعود حصراً للعام ٢٠١٨.

II - بالنسبة لقسم الواردات :

بما انه يتبين من خلال احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ المتعلق بتحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٢-٣- ٤-٥ -٦ – ٧-٣٤-٣٥- ما يلي:

١- يرسل موظفو الإدارات ذات الموازنات الملحقة المكلفون إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق، فيما خص واردات الدولة الأخرى بما فيها الديون والمبالغ المحكوم بها قضائياً لصالحها،إلى مصلحة المحاسبة العامة:

➢ بياناً ربع سنوي: بإجمال المبالغ المحققة والمبالغ الملغاة أو المنزلة.

➢ بياناً سنوياً: بالمبالغ المحققة خلال السنة والمبالغ الملغاة او المنزلة ، والمبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.

ويضم إلى البيان ربع السنوي نسخ مصدقة عن هذه الأوامر والسندات مع جداول مراجعة بها منظمة حسب تسلسل إصدارها.

١- يرسل محتسب موازنة مديرية اليانصيب الوطني للعام إلى مصلحة المحاسبة العامة، بياناً سنوياً بواردات الموازنة المحصلة.

٢- <u>تتولى مديرية المحاسبة العامة، بعد استلام بيانات الواردات الفصلية:</u>

- مقارنة أوامر القبض والتحصيل وسندات التصفية بجداول مراجعتها.
- تدقيق مجاميع هذه الجداول للتثبت من انطباقها على مجاميع بيانات الواردات العائدة لها.
- تدوين البيانات في بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية «قسم الواردات» (وتختص كل بطاقة منه بنوع من الواردات).
- التأشير على هذه البيانات .
- ارسال نسخ عن هذه البيانات الى كل من :
  - ديوان المحاسبة، تربط بها مستندات أوامر القبض أو التحصيل.
  - الادارة المعنية ،
  - مديرية المحاسبة العامة .

٣- <u>تتولى مديرية المحاسبة العامة سنوياً:</u>

- مقارنة مجاميع البيانات السنوية بمجاميع بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية للتثبت من صحتها وملء الحقل العائد ل«تقديرات الموازنة».
- ملء حقل «التحصيلات» بعد التثبت من صحة الأرقام بالرجوع إلى حسابات مهمة المحتسب وبياناته السنوية واستخراج الباقي قيد التحصيل في نهاية السنة وتدوينه في البطاقات االعائدة له .
- مقارنة هذه البقايا ببيانات البقايا الاسمية الواردة من المحتسب مع حساب المهمة.
- التأشير على البيانات السنوية قبل إرسالها إلى المراجع المختصة.

٤- <u>تنظم مديرية المحاسبة العامة قسم الواردات من قطع حساب الموازنة السنوي نقلاً عن بطاقات سجل الأستاذ الممسوك لديها .</u>

يتضمن هذا القسم:

- تقديرات الموازنة.
- البقايا المدورة إلى أول السنة.
- المبالغ المحققة.
- المبالغ الملغاة أو المنزلة.
- المبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.
- المبالغ المحصلة.
- المبالغ الباقية قيد التحصيل.

٥- **تضع مديرية المحاسبة العامة تقريراً بملاحظاتها الناتجة عن تدقيقها في بيانات الواردات بشأن القيود التي لم تتناولها التسوية، وترسله مع قطع حساب الموازنة إلى ديوان المحاسبة.**

٦- **تستخرج مديرية المحاسبة العامة من حسابات المهمة ومستنداتها، المعلومات اللازمة لإنجاز قطع الحساب وخاصة:**

- التحصيلات والبقايا لقسم الإيرادات.
- بيان سلفات الخزينة وفقاً لاحكام المادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.

٨- **توحد مديرية المحاسبة العامة المعلومات المستخرجة من البيانات عن التحققات والتحصيلات والبقايا، وتقارنها بمجاميع قسم الواردات من بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية ، كما تقارن مجموع الواردات المحصلة السنوية مع بيانات محتسب مديرية اليانصيب الوطني .**

وقد تبين ان البيانات المعدة من المديرية العامة لليانصيب الوطني مطابقة لمضمون النصوص القانونية المرعية الاجراء ما لا يستدعي الملاحظة .

ثالثاً - في مضمون الحساب :

بما انه يقتضي دراسة وتدقيق الارقام الواردة في قطع الحساب لجهة الواردات ولجهة النفقات وفقاً لما يلي :

١- الواردات

أ- تقديرات الموازنة للعام ٢٠١٨

نوع الايرادات	تقديرات الموازنة	الواردات الاضافية	الوارادات الملغات	تقديرات الموازنة النهائية
الفصل الاول - واردات مديرية اليانصيب الوطني				
حاصلات بيع اوراق اليانصيب	40,000,000,000	0	0	40,000,000,000
ايرادات اللوتو اللبناني	50,000,000,000	0	0	50,000,000,000
ايرادات اليانصيب الفوري والتيكوتاك	6,534,000,000	0	0	6,534,000,000
ايرادات مختلفة	266,000,000	0	0	266,000,000
مجموع الفصل الاول	**96,800,000,000**	**0**	**0**	**96,800,000,000**
الفصل الثاني - ماخوذات من مال الاحتياط				
ماخوذات من مال الاحتياط	0	0	0	0
مجموع الفصل الثاني	**0**	**0**	**0**	**0**

الاجمالي				
الفصل الاول	**96,800,000,000**	**0**	**0**	**96,800,000,000**
الفصل الثاني	0	0	**0**	**0**
مجموع قسم الواردات	**96.800.000.000**	**0**	**0**	**96.800.000.000**

ب – الواردات المحققة والمحصلة للعام ٢٠١٨

نوع الايرادات	الواردات السنوية المحققة	مجموع المبالغ المحصلة
الفصل الاول - واردات مديرية اليانصيب الوطني		
حاصلات بيع اوراق اليانصيب	13,623,250,000	13,623,250,000
ايرادات اللوتو اللبناني	71,698,931,000	71,698,931,000
ايرادات اليانصيب الفوري والتيكوتاك	1,130,500.000	1,130,500.000
ايرادات مختلفة	889,560,000	889,560,000
مجموع الفصل الاول	**87,342,241,000**	**87,342,241,000**
الفصل الثاني - مأخوذات من مال الاحتياط		
مأخوذات من مال الاحتياط	-	-
مجموع الفصل الثاني	-	-
الاجمالي	**87,342,241,000**	**87,342,241,000**

➢ **ملاحظات التدقيق**

- ان نسب الواردات المحصلة من مجموع تقديرات الموازنة هي على الشكل التالي :

نوع الايرادات	تقديرات الموازنة	الواردات المحصلة	النسبة %
الفصل الاول - واردات مديرية اليانصيب الوطني			
حاصلات بيع اوراق اليانصيب	40,000,000,000	13,623,250,000	34.05 %
ايرادات اللوتو اللبناني	50,000,000,000	71,698,931,000	143.40%
ايرادات ليانصيب الفوري والتيكوتاك	6,534,000,000	1,130,500.000	17.30%
ايرادات مختلفة	266,000,000	889,560,000	334.42%
مجموع الفصل الاول	**96,800,000,000**	**87.342.241.000**	**90.22%**
الفصل الثاني - مأخوذات من مال الاحتياط			
مأخوذات من مال الاحتياط	-	-	-
مجموع الفصل الثاني	**-**	**-**	**-**
الاجمالي	**96,800,000,000**	**87,342,241,000**	**90.22%**

- يستنتج من الجدول السابق ان نسبة حاصلات بيع اوراق اليانصيب وايرادات التيكوتاك متدنية مقارنة مع ما تم تقديره في حين ان ايرادات اللوتو والايرادات الاخرى جاءت اعلى مما هو مقدر وهو مؤشر ايجابي على اداء ادارة اليانصيب لجهة ايرادات اللوتو .

- والجدير بالذكر ان الواردات الاجمالية للمديرية العامة لليانصيب الوطني عن العام ٢٠١٧ بلغت ٧٦,٦٣٣,٥٦٤,٠٠٠ ولدى مقارنتها بالواردات الاجمالية للعام ٢٠١٨ والبالغة ٨٧,٣٤٢,٢٤١,٠٠٠ مما يعني زيادة وقدرها ١٠,٧٠٨,٦٧٧,٠٠٠ وهي تشكل تطوراً ايجابياً نسبته ١٣,٩٧% من واردات العام ٢٠١٧.

٢- النفقات:

بما ان المادة التاسعة من المرسوم رقم ٢٠١٠/٤٠٠١ الفقرة ٣ تنص على ما يلي٢٠١٠:

يرفق قطع الحساب والبيانات التفصيلية بالمستندات التالية فيما خص النفقات:

- الاعتمادات الأساسية في الموازنة
- الاعتمادات المدورة
- الاعتمادات الاضافية
- الاعتمادات الملغاة
- الاعتمادات النهائية
- الاعتمادات المحجوزة
- المبالغ المعقودة
- المبالغ المصفاة
- المبالغ المصروفة
- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب الغاؤها.

يجب ان يتضمن هذا الحساب السنوي التصحيح للأخطاء المادية او للأخطاء في التنسيب وأن تضم اليه لائحة مفصلة بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية السنة موقعة من الآمر بالصرف. وان تصدق هذه البيانات من قبل مراقب عقد النفقات ومن قبل الآمر بالصرف.

وبما ان قسم النفقات من الموازنة جاء على الشكل التالي:

أ - حركة اعتمادات موازنة العام ٢٠١٨

مصادر الإعتمادات	ل ل .	النسبة
الإعتمادات الأساسية المفتوحة في موازنة ٢٠١٨	96,800,000,000	%١٠٠
الاعتمادات المدورة من سنة ٢٠١٧	0	٠
الإعتمادات الاضافية المفتوحة خلال ٢٠١٨	0	٠
مجموع الإعتمادات	**96,800,000,000**	**١٠٠**
تنفيذ الاعتمادات	**ل.ل**	**النسبة**
الإعتمادات المصروفة خلال سنة ٢٠١٨	79,526,469,000	%٨٢,٢٠
الاعتمادات المدورة الى سنة ٢٠١٩	1,394,000,000	%١,٤٠

الاعتمادات المدورة غير المعقودة		
الإعتمادات الملغاة خلال ٢٠١٨	15,879,531,000	%١٦,٤٠
مجموع الإعتمادات	**96,800,000,000**	**%١٠٠**

ب- النفقات المصروفة عام ٢٠١٨

	الجزء الاول	**القيمة**	**النسبة لكل بند/ الاجمالي**
11	مواد استهلاكية	٣٠,٥٧٩,٠٠٠	%٠,٠٣٨
12	خدمات استهلاكية	٤,٥٧٩,٠٤٤,٠٠٠	%٥,٧٥
13	المخصصات الرواتب والاجور	٦٣٥,١٥٣,٠٠٠	%٠,٧٩٨
14	تحويلات	-	-
16	نفقات مختلفة	٩,٢٧٣,٨٨٧,٠٠٠	%١١,٦٦
	مجموع الجزء الاول	**١٤,٥١٨,٦٦٣,٠٠٠**	%١٨,٢٥
	الجزء الثاني		
226	تجهيزات	١,٤٩١,٠٠٠	%٠,٠٠١٨
228	صيانة	-	-
١٥	منافع اجتماعية الوظيفة ١٩٠	٦,٣١٥,٠٠٠	%٠,٠٠٧٩
١٤	تحويلات ذات طابع عام بين الادارات	٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٨١,٧٣
		٦٥,٠٠٧,٨٠٦,٠٠٠	
	المجموع العام	**79.526.469.000**	**%١٠٠**

ملاحظات التدقيق:

بالاعتماد على النسب المستخرجة في الجدول اعلاه نجد ان ٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من نفقات مديرية اليانصيب الوطني هي في الواقع مساهمة لدعم خزينة الدولة اي ما يشكل ٨١,٧٣% من مجموع إنفاقها في حين ان ١٨,٢٧% الباقية هي لتأمين تسيير الاعمال في المديرية المذكورة.

رابعاً: في حساب النتائج (قطع حساب عام ٢٠١٨)
قطع حساب الموازنة الملحقة لمديرية اليانصيب الوطني لعام ٢٠١٨

١- الواردات	ل.ل.	ل.ل.
أ- الواردات المنفذة		
الواردات المحققة خلال السنة من حاصلات بيع اوراق اليانصيب وخلافه	87.342.241.000	
تضاف المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة	106.563.248.000	
المبالغ الموضوعة قيد التحصيل	193.905.489.000	
تنزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ٢٠١٩	(١٠٦,٥٦٣,٢٤٨,٠٠٠)	
المبالغ المحصلة		87,342,241,000
ب - المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة من سنة ٢٠١٧ الى سنة ١٢٠١٨	0	0
مجموع الواردات المحصلة والمأخوذات من مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة		87,342,241,000
النفقات المصروفة- ٢		
ا- على الجزء الاول	79,524,978,000	
ب- على الجزء الثاني - أ	1.491.000	
جـ - على الجزء الثاني - ب	0	
مجموع النفقات المصروفة		**(٧٩,٥٢٦,٤٦٩,٠٠٠)**
النتيجة الدفترية : الفرق بين الواردات بما فيها المأخوذات (من مال الاحتياط) وبين النفقات المصروفة.		7,815,772,000
تنزل الماخوذات من مال الاحتياط		0
النتيجة النهائية : الفرق بين الواردات المحصلة والنفات المصروفة فعلياً		**7,815,772,000**

مع الاشارة الى ان نفقات المديرية العامة لليانصيب والبالغة ٧٩,٥٢٦,٤٦٩,٠٠٠ تتضمن مبلغ وقدره ٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ كمساهمة لتغذية الخزينة العامة ما يرفع الوفر المحقق دفترياً والبالغ ٧,٨١٥,٧٧٢,٠٠٠ الى ٧٢,٨١٥,٧٧٢,٠٠٠ كوفر حقيقي لدى المديرية.

وبما ان (النتيجة النهائية والتي تم الحصول عليها بطرح النفقات من الواردات) في مديرية اليانصيب الوطني تكون قد حققت وفراً بمقدار /٧,٨١٥,٧٧٢,٠٠٠/ل.ل. حيث يقفل هذا الوفر في حساب مال الاحتياط ويتم دفعه لتسديد حساب سلفات لتغطية عجز الموازنة والبالغ كما يلي:

حـ / مال الاحتياط للعام ٢٠١٨ :

		٥,٧٢٧,٤٩٧,٩٣٥	رصيد ٢٠١٨/١/١
١٣,٥٤٣,٢٦٩,٩٣٥	رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١	٧,٨١٥,٧٧٢,٠٠٠	من حـ/ النتيجة (وفر ٢٠١٨)
١٣,٥٤٣,٢٦٩,٩٣٥		١٣,٥٤٣,٢٦٩,٩٣٥	

ولدى الاطلاع على رصيد ح/ السلفات من خلال الحساب التالي:

حـ / سلفات لتغطية عجز موازنة مديرية اليانصيب لعام ٢٠١٨:

صفر رصيد ٢٠١٨/١/١	صفر رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١

بعد عرض حساب السلفات يظهر جلياً ان الوفر المحقق والبالغ /٧,٨١٥,٧٧٢,٠٠٠/ل.ل. لم يطرأ عليه أي تعديل.

لـــذلـــك

يبدي ديوان المحاسبة وفي نطاق رقابته الادارية المؤخرة الملاحظات التالية:

- ضرورة معالجة الحسابات العالقة من سنة الى أخرى التي أشارت اليها وزارة المالية في مطالعتها الواردة في حساب المهمة عن العام ٢٠١٨ ومنها على سبيل المثال وجود لرصيد حساب سلفات لتغطية عجز الموازنة بقيمة /٢,٠١٩,٥٢٠,٠٠٠/ كرصيد عالق بالإضافة الى بعض أرصدة الحسابات المخالفة لطبيعتها.

- ضرورة معالجة الفرق البالغ /٢,٤٨٢,٩٩٣,٣٥٢/ بين سجلات المديرية العامة لليانصيب وكشف مصرف لبنان علماً ان هذا الفرق يعود الى ما قبل استلام المحتسب الحالي مهامه.

- الطلب الى وزارة المالية الالتزام بالمرسوم ٤٠٠١ تاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠١٠ لجهة ايداع الديوان الحساب الاداري ضمن المهلة القانونية المذكورة في المادة ٩ منه .

ابلاغ هذا التقرير الى كل من رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس الحكومة - وزير المالية - مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية – المديرية العامة لليانصيب – المحتسب المركزي لليانصيب والنيابة العامة لدى ديوان المحاسبة.

× × ×

تقريراً أتخذ بالاجماع في غرفة المذاكرة في بيروت بتاريخ الثاني عشر من شهر كانون الثاني سنة الفين واحدى وعشرين.

كاتب الضبط	المستشـار	المستشـــار	الرئيـــــــس
محمد الشحيمي	رانية اللقيس	نجوى الخوري	نللي ابي يونس

يحال على المراجع المختصة
بيروت في / /٢٠٢١
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران